



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
The Emirates Center for Strategic Studies & Research

شترذ تحليلية يومية

أخبار الساعة

الأربعاء 15 أكتوبر 2008 - السنة الخامسة عشرة - العدد (3964)

محتويات العدد

- * الإمارات تعلن اعترافها بجمهورية كوسوفو
- * محللون، لا فرصة أمام خاتمي للفوز بانتخابات عام 2009
- * ضحّ المزيد من الرسائل الإيجابية في الاقتصاد العالمي
- * خبراء: لا بد من استراتيجية جديدة في أفغانستان
- * كيف يستفيد العالم من تجارب الأزمات المالية؟
- * رؤية إيران للاتفاق الأمني العراقي-الأمريكي المرتقب
- * واشنطن تدرس بناء "تحالف راغبين" ضد إيران





ضحّ المزيد من الرسائل الإيجابية في الاقتصاد العالمي

أسهم التدخّل الحكومي على نطاق واسع في العالم، خلال الفترة الماضية، في مواجهة الأزمة المالية والإسراع باتّخاذ إجراءات مشتركة لمعالجتها، في بثّ الطمأنينة في الأسواق، حيث أظهر هذا التدخّل جدية حكومية في التحرك واتّخاذ القرارات السريعة والجريئة، وهذا انعكس في التحسّن الذي لحق بأسواق الأسهم بعد الخسارة الكبيرة التي تعرّضت لها والأزمة الخانقة التي كانت تواجهها، وقد أشار إلى ذلك «صندوق النقد الدولي» مؤخراً على لسان رئيس لجنة توجيه السياسات فيه بقوله إن انتعاش أسواق الأسهم العالمية يظهر أن التعاون الذي جرى بين اقتصادات العالم للحدّ من الآثار السلبية للأزمة المالية «قد توجّ بالنجاح». وهذا يجب أن يكون عاملاً محفزاً للاستمرار في ضحّ المزيد من رسائل الثقة والتطمين إلى الأسواق العالمية، وإبقاء زخم المواجهة المشتركة للأزمة مستمراً، خاصة أن التقديرات الاقتصادية لـ «صندوق النقد الدولي» تؤكّد أن دول العالم سوف تتمكن من تجاوز هذه الأزمة لكن بشرط استمرارها في التصرف بشكل سريع وشامل وفي إطار تعاوني.

لقد بدأت النتائج الإيجابية للإجراءات الاقتصادية التي تمّ اتخاذها سواء بشكل مشترك أو فردي خلال الفترة الأخيرة في الظهور تدريجياً، إلا أن هذا لا يعني أن الأزمة المالية قد طويت صفحاتها أو أن خطرنا قد تلاشى، حيث ما زال الخطر ماثلاً والعوامل النفسية تفعل فعلها السلبي في التأثير في مسار الأزمة، فلا شك في أن الانهيار المالي التاريخي الذي حدث قد سبّب أزمة ثقة عميقة في المؤسسات، والأسواق تحتاج إلى وقت طويل وجهد كبير من أجل معالجتها وتجاوزها، خاصة أن عامل الثقة يعدّ من العوامل الرئيسية في التحكّم في حركة الأسواق، وهذا يعني أن الاستنفار الدولي في مواجهة الأزمة المالية يجب أن يظلّ ناشطاً وقوياً حتى يمكن السيطرة على تداعياتها المتشابكة والمعقدة، لأن الأمر لا يتوقّف عند أسواق الأسهم فقط وإنما يمتدّ إلى كل القطاعات الاقتصادية الأخرى. فضلاً عن ذلك فإنه إذا كانت التدابير الاقتصادية والمالية التي تمّ اتخاذها قد منعت الأمور من الاتجاه إلى مزيد من الانهيار، فإن النتائج السلبية الخطرة التي خلّفتها الأزمة على مستويات مختلفة تحتاج إلى مزيد من التحركات ومزيد من التعاون الدولي الواسع والفاعل من أجل معالجتها، خاصة أن التقديرات الاقتصادية تشير إلى أن بعض هذه النتائج ربما لم يظهر على السطح بعد ولم يفعل فعله السلبي في مسار الاقتصادات العالمية المختلفة.

على الرغم من ضخامة الأزمة وجوانبها الكارثية، فإن الدلائل تشير إلى أن العالم قادر على مواجهتها وتجاوز خطرها، إلا أن هذا يحتاج إلى استمرار التعاون الدولي والتحرك المشترك والسريع في التصدي لها ولتتائجها، والاهتمام بما تقدّمه من دروس مهمة سيكون التعرف إليها ودراستها أمرين أساسيين في وضع التدابير التي تمنع تكرار مثل هذه الأزمة مرة أخرى في المستقبل.

المدير العام

د. جمال سند السويدي

المشرف على التحرير

محمد عبدالله آل علي

المستشار العلمي

د. ممدوح أنيس فتحي

رئيس التحرير

سامي بيومي

نائب رئيس التحرير

شحاته ناصر

هيئة التحرير

جدي مدبولي

علاء جمعة

كرمة المهري

د. باسل بشير

د. الزين الجمري

موقع المنشرة على «الإنترنت»

(www.ecssr.ac.ae)

(ضمن موقع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)

ملاحظاتكم واستفساراتكم

يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (971-2) 4044433/4044431

Fax: (971-2) 4044432

E-mail: media@ecssr.ae

التقارير والتحليلات المنشورة

لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز



العالم اليوم

في ضوء التحركات اللبنانية الأخيرة:

هل يعود الصراع الإقليمي حول لبنان؟

في وقت سادت فيه نظرة التفاؤل حول الاستقرار السياسي في لبنان بعد «اتفاق الدوحة»، الذي أنهى أزمة دامت فترة طويلة، وحوّلت لبنان إلى ساحة للتجاوزات الإقليمية والدولية بين ما عرف بـ «محور الاعتدال» الذي تمثّله مصر والسعودية والأردن، في مواجهة «قوى التشدد» الممثّلة بإيران وسوريا و«حزب الله» و«حماس»، لاحت مؤخراً بوادر عودة للصراع الإقليمي حول لبنان، الذي لم ينعم طويلاً بالهدوء، برغم التطوّرات السياسية الأخيرة، من انتخاب رئيس الجمهورية، وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، والإعداد لحوار شامل يضع حلولاً جذرية لمشكلات الداخل، ويؤسّس لمرحلة جديدة قوامها المصالحة والاستقرار السياسي والأمني. هذه البوادر تتمثّل في، أولاً: عودة الترشق الإعلامي بين بعض القادة في الأغلبية والمعارضة، حيث شنّ وليد جنبلاط، رئيس اللقاء الديمقراطي، أحد أقطاب الأغلبية هجوماً حاداً على ميشال عون، أحد قادة المعارضة عقب هجوم الأخير على السعودية، وإعلانه أنه يقبل المال من إيران إذا قدم إليه لموازنة «المال الآخر»، وأكد جنبلاط محورية الدور السعودي في لبنان والدعم الذي تحظى به على الصعيد اللبناني، باعتبارها تمثّل «محور الاعتدال». هذا السجال دفع بعض السياسيين اللبنانيين إلى التحذير من خطورة ربط لبنان بالمحاور، لما في ذلك من تهديد لمصلحة البلاد، حيث قال أمين الجميل إن هناك فريقاً -من اللبنانيين- متحالفاً حتى النهاية مع هذا المحور الإقليمي أو هذا المحور الدولي، وطالب بالعودة إلى الثوابت اللبنانية. ثانياً: التحركات اللبنانية الأخيرة نحو الخارج، وتحديداً تجاه السعودية ومصر اللتين زارهما الرئيس اللبناني، ميشال سليمان، ورئيس حزب الكتائب، سمير جعجع، على التوالي، ونحو إيران التي يوجد ميشال عون، رئيس التيار الوطني الحر فيها حالياً. وتشير هذه التحركات إلى أن الاستقواء بالخارج على حساب الداخل عاد مجدداً إلى الساحة اللبنانية، وهو ما ظهر في تجديد العاهل السعودي الدعوة إلى رفع اليد عن لبنان، وهي الدعوة نفسها التي انطلقت من القاهرة أبان احتدام الأزمة، في إشارة إلى التدخل الإيراني والسوري الواضح آنذاك. في حين اعتبرت بعض المصادر أن زيارة عون إيران موجّهة ضد الرئيس سليمان وزيارته السعودية، كما أنّها تؤكّد التحالف مع «حزب الله»، ولتأكيد ارتباطه بالمحور السوري-الإيراني. ثالثاً: تحذير الرئيس بوش الذي وجّهه إلى سوريا بشأن احترام سيادة لبنان، حيث دعا دمشق إلى إقامة علاقات دبلوماسية وثيقة مع بيروت، كما دعاها إلى إنهاء دعمها الإرهاب، ويأتي ذلك في وقت تراقب فيه واشنطن تحركات القوات السورية على الحدود الشمالية مع لبنان.

٣

* أهم الأحداث



* الإمارات اليوم

٤

مبادرة إعلامية مهمة في أبوظبي



* تقارير وتحليلات

٥

محللون: لا فرصة أمام خاتمي للفوز بانتخابات عام ٢٠٠٩

٦

خبراء: لا بد من استراتيجية جديدة في أفغانستان

الركود الاقتصادي المحتمل .. كيف يستفيد العالم من التجارب

٧

السابقة؟

٨

أفغانستان: فرص نجاح المبادرات بين «طالبان» وحكومة كرزاي ...

الدبلوماسية الأمريكية يمكن أن تؤدي إلى تأليب إيران ضد

٩

روسيا

١٠

رؤية إيران للاتفاق الأمني العراقي-الأمريكي المرتقب

١١

الحوار الإيراني-الأمريكي.. إلى أين؟



* أخبار الساعة حول العالم

واشنطن

١٢

«واشنطن بوست»: أوباما يحظى بشعبية جارفة عالمياً

١٢

الديمقراطيون غاضبون من الهجوم على أوباما

لندن

١٣

واشنطن تدرس بناء «تحالف راغبين» ضد إيران

تل أبيب

١٣

«معاريف»: شراكة ليفني-باراك لن تستمر



١٤

* متابعات اقتصادية



* متابعات إعلامية:

١٥

الخطة الأوروبية لمواجهة الأزمة المالية





أهم الأحداث

الإمارات تعلن اعترافها بجمهورية كوسوفو

أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة، أمس، اعترافها بجمهورية كوسوفو كدولة مستقلة ذات سيادة «انطلاقاً من إيمانها ومبادئها الثابتة الداعمة للشعوب في حقها الشرعي بتقرير مصيرها»، متمنية لحكومة كوسوفو وشعبها التقدم والازدهار. وكانت جمهورية كوسوفو أعلنت استقلالها عن صربيا في السابع عشر من فبراير الماضي، وحظيت باعتراف نحو ٤٤ دولة من دول العالم حتى الآن.



«بورصة نيويورك» تراجع بسبب المخاوف من الكساد

لم يفلح إعلان الرئيس الأمريكي، جورج بوش، خطة جديدة لضخ ٢٥٠ مليار دولار في القطاع البنكي في تبييد مخاوف المتعاملين في «بورصة وول ستريت» من إمكانية دخول الاقتصاد العالمي مرحلة كساد. فقد أغلقت «بورصة نيويورك» بتراجع «مؤشر داو جونز» بنسبة أقل من ١٪، خلافاً لإغلاق الإثنين، الذي شهد ارتفاعاً غير مسبوق. وكانت الأسهم الأكثر تراجعاً أسهم القطاعات التقنية، حيث تراجع «مؤشر ناسداك» بأكثر من ٤,٣٪، بينما حافظت أسهم البنوك على ارتفاعها. وأشار المتعاملون إلى أنه من المتوقع أن تبقى البورصة مضطربة خلال الأسابيع المقبلة، بسبب المخاوف الاقتصادية.



الأسد يصدر مرسوماً بإقامة

علاقات دبلوماسية بين سوريا ولبنان

أصدر الرئيس السوري، بشار الأسد، أمس، مرسوماً بإقامة علاقات دبلوماسية بين سوريا ولبنان، للمرة الأولى منذ استقلالهما عن استعمار فرنسا عام ١٩٤٣، وتقرر أن يسافر وزير الخارجية اللبناني، فوزي صلوح، إلى دمشق، اليوم، ليتفق مع نظيره السوري، وليد المعلم، على إجراءات فتح سفارة سورية في بيروت وأخرى لبنانية في دمشق، فيما توقع مسؤولون سوريون تبادل السفيرين قبل نهاية العام الحالي. وقال وزير الخارجية اللبناني، فوزي صلوح، إنه سيزور دمشق اليوم، لمناقشة آلية إقامة العلاقات مع نظيره السوري، وليد المعلم وسيحددان تاريخ التبادل الدبلوماسي.

رئيس الدولة يأمر بتحويل ٧٠ مليار درهم

لوزارة المالية دعماً للقطاع المصرفي

أمر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- مجلس الوزراء، أمس، بتحويل مبلغ ٧٠ مليار درهم لوزارة المالية، وتكليفها و«المصرف المركزي» لترفع الآليات المناسبة لضخ هذه السيولة في القطاع المصرفي، لترفع بذلك المبالغ المرصودة لحماية القطاع من أي تداعيات سلبية للأزمة المالية العالمية إلى ١٢٠ مليار درهم.



سبب الأزمة المالية

رايس تعدل عن جولة في الشرق الأوسط

عدلت وزيرة الخارجية الأمريكية، كوندوليزا رايس، عن القيام بجولة في الشرق الأوسط، نهاية الأسبوع، وذلك لتركز على الأزمة المالية، على ما أعلن، أمس، المتحدث باسم الخارجية، شون ماكورماك. وأوضح أن مساعد وزيرة الخارجية جون نيغروبونتي، سيزور أبوظبي، بين ١٧ و١٩ أكتوبر، للمشاركة في «منتدى المستقبل»، عوضاً عن رايس. وأضاف «إنها بالتأكيد فترة مهمة بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي». وتابع «لقد قررت أن ما ينبغي عليها فعله هو البقاء في واشنطن لتقديم مساعدتها بشأن الأبعاد الدولية لهذا الأمر».



قطر تعرض استضافة مؤتمر لإنهاء «أزمة دارفور»

قال وزير قطري، إن بلاده تعتزم استضافة مؤتمر مصالحة لإنهاء الصراع في «إقليم دارفور» الذي مزقته الحرب في السودان. وأعلن أحمد بن عبدالله المحمود، وزير الدولة القطري للشؤون الخارجية، الخطة عقب اجتماع لجامعة الدول العربية بالقاهرة، أمس. وتأتي زيارة المحمود إلى القاهرة في أعقاب زيارة قام بها للسودان استمرت أسبوعاً. وقال المحمود إنه تجري مشاورات لتحديد تاريخ لعقد المؤتمر بالعاصمة القطرية. لكنه حذر من أن هذا الاجتماع سيكون بحاجة إلى إعداد جيد لكي ينجح. وكانت مساعٍ سابقة لجلب المتمردين السودانيين إلى مؤتمر سلام مع الحكومة قد فشلت. وقال المحمود «نحن نعكف على إعداد أرضية جيدة للمؤتمر لإنجاحه».



مبادرة إعلامية مهمة في أبوظبي

تكون فرصة كبيرة للعاملين في مجال الإعلام من دولة الإمارات والعالم العربي للتعرف إلى أحدث التطورات الحادثة في مجال عملهم ولتطوير مهاراتهم الإعلامية بما سيعود بالفائدة الكبيرة على الإعلام العربي والمحتوى الذي يقدمه. في هذا الإطار فإن شركات إعلام عربية وعالمية عدة قد أقدمت على توقيع شراكات مع مبادرة «توفور ٥٤»، مثل «سي إن إن» و«بي بي سي» و«فايننشال تايمز» و«سي سكاي بيكتشرز» وغيرها من الشركات الأخرى التي من شأن تعاونها مع المبادرة أن يساعد على تحقيقها الأهداف المرجوة منها. الاعتبار الثالث هو أن المبادرة تضمن لإمارة أبوظبي موقعاً متميزاً على خريطة صناعة الإعلام والترفيه في العالم، بما تتضمنه من ركائز وعناصر متقدمة، خاصة أن الدراسات تشير إلى نمو هذه الصناعة عالمياً وعربياً بشكل كبير، وأن هناك اهتماماً ملحوظاً بها، ومن أهم هذه الدراسات دراسة أعدتها مؤسسة «برايس ووترهاوس كوبرز» ونشرت نتائجها صحيفة «الاتحاد»، حيث أكدت أن سوق الإعلام العربي سينمو بمعدلات سنوية تزيد على ١٠٪ خلال السنوات الخمس المقبلة. الاعتبار الرابع هو أن هذه المبادرة الرائدة التي أقدمت عليها إمارة أبوظبي تنسجم مع سياسة الإمارة الهادفة إلى التحوّل إلى عاصمة ثقافية في منطقة الشرق الأوسط وفق ما جاء في «رؤية أبوظبي ٢٠٣٠».

في خطوة مهمة لتأكيد البعد الثقافي في رؤية أبوظبي التنموية، يأتي تدشين الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، المبادرة الإعلامية الجديدة «توفور ٥٤» التي تهدف إلى توفير بيئة دعم متكاملة للشركات المحلية والإقليمية والدولية في مجالات الإعلام المتنوعة. أهمية هذه الخطوة تنبع من اعتبارات عدة: أولها أنها ليست مبادرة إعلامية تقليدية تقوم على دعم وسائل الإعلام بمفهومها الضيق، الذي يقتصر على التلفزيون والإذاعة والصحافة، وإنما هي مبادرة شاملة تشمل كل أنواع الإعلام مثل صناعة الأفلام والبريد والنشر والتقنيات الرقمية والموسيقا وغيرها، وهذا يعطيها طابعاً شمولياً يضيف عليها أهمية خاصة ويميّزها عن كل المبادرات الإعلامية الأخرى في المنطقة. الاعتبار الثاني هو أن مبادرة أبوظبي تهتم بالمحتوى الإعلامي، أي أنها تسعى إلى محتوى إعلامي قوي وراقٍ وليس مجرد توفير البنية التحتية لعمل الأجهزة الإعلامية، وهذا ما يتضح من اهتمام المبادرة بعملية التدريب، حيث تتضمن إنشاء أول أكاديمية تدريب إعلامي في المنطقة مهمتها تطوير قدرات العاملين ورفع مستواهم المهني والعلمي من خلال التعاون مع بعض المؤسسات العالمية المرموقة والمعروفة في مجال العمل الإعلامي بمختلف أنواعه. ولا شك في أن هذه الأكاديمية سوف

مؤشرات أسواق المال وأسعار العملات العالمية والنفط

| اليورو | | الجنيه الإسترليني | | الين الياباني | |
|-----------------------------|---------|-----------------------------|---------|------------------------|----------|
| ↓ | ١,٣٥٤٥ | ↓ | ١,٧٣٩٤ | ↓ | ١٠١,٢٩٠٠ |
| أسعار العملات مقابل الدولار | | أسعار النفط الخام والغاز | | مؤشرات الأسهم العالمية | |
| مزيج برنت دولار/برميل | | الغاز الطبيعي سنت/م مكعب | | ناسداك | |
| ↓ | ٠,٩١ | ↑ | ٢٤,٢٦٤ | ↓ | ١٧٧٩,٠١ |
| ↓ | ٧٣,٨٩ | ↓ | ٠,٣٦ | ↓ | ٦٥,٢٤ |
| داو جونز | | نيكاي | | ناسداك | |
| ↓ | ٧٦,٦٢ | ↓ | ٩٤,٦١ | ↓ | ١٧٧٩,٠١ |
| ↓ | ٩٣١٠,٣٣ | ↓ | ٩٣٥٢,٩٦ | ↓ | ١٧٧٩,٠١ |

المؤشرات العامة

سوق أبوظبي المالي

| | |
|------------------|------------|
| المؤشر العام | + ٧,٥٣٪ |
| الشركات المرتفعة | (٤٧) شركة |
| الشركات المنخفضة | (٣) شركات |
| الشركات الثابتة | شركة واحدة |

سوق دبي المالي

| | |
|------------------|------------|
| المؤشر العام | + ١٠,٧٦٪ |
| الشركات المرتفعة | (٣١) شركة |
| الشركات المنخفضة | (٣) شركات |
| الشركات الثابتة | شركة واحدة |



محللون: لا فرصة أمام خاتمي للفوز بانتخابات عام ٢٠٠٩

إعلان خاتمي، مؤخراً، خطته لترشيح نفسه في الانتخابات الرئاسية المقبلة قوبل بدهشة من جانب الأوساط السياسية التي اعتبرت أن هذه الخطط تأتي في «الوقت الضائع»، لأن المحافظين لن يسمحوا للإصلاحيين بالعودة إلى السلطة مجدداً بأي حال. ويرى محللون أن الواقعية تفرض على خاتمي ضرورة الاعتراف بهذه الحقيقة.

صداماً مباشراً ومستمراً عند تنفيذ أجندته السياسية والاقتصادية، وبما يكفي لإصابة دولاب السلطة بالشلل. وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية سيجد خاتمي «إيران» مختلفة عن إيران السابقة. فبرغم الاعتراف بأن اعتداله وأسلوبه يمنحان الشارع الإيراني (وهو الشارع الذي يرفض تصريحات نجاد وسياساته المتطرفة) رنة جديدة للتنفس، فإن المراقبين يستبعدون قدرته على إجراء تعديلات جوهرية على السياسة الخارجية، خاصة فيما يتعلق بالبرنامج النووي. فخامنئي ينطلق بسرعة الضوء نحو «المجد النووي»، ليس بحكم الاعتبارات الأيديولوجية فحسب، بل والواقعية البرجماتية أيضاً. كما أن الوضع الحالي في الشرق الأوسط وداخل الأمم المتحدة، وسوق النفط يوفّران لخامنئي فرصة مثالية يرفض التفريط فيها. وتلك حقيقة أخرى لن يستطيع خاتمي تغييرها، إلا إذا حدث انهيار شامل في أسعار النفط. وذكر الموقع أن على خاتمي أن يكون مستعداً لتقبل أسوأ السيناريوهات. فهو، إن ترشّح وقُبِل ترشيحه قد لا يضمن فرصة الفوز. وإذا فاز، فمن المؤكّد أنه سيكون عاجزاً عن ممارسة صلاحياته الرئاسية، ما يعني فشله عملياً. ولكن إذا فشل خاتمي مرة أخرى فلا داعي لليأس. فثمة تقارير غربية تؤكّد أن إيران أصبحت على مرمى عامين إلى خمسة أعوام من امتلاك القنبلة النووية. وعندما تنجح طهران في تحقيق هدفها، فلن يكون أمام إيران أي خيار سوى تحسين علاقتها مع الغرب. ومن المؤكّد أن خاتمي سيكون الرجل المناسب في المكان المناسب طالما كانت القنبلة النووية في جعبة طهران. الخبراء يرون أن فرصة خاتمي للترشح -ناهيك عن الفوز- شبه مستحيلة، خاصة إذا استندنا إلى توجيهات الزعيم الشيعي الأعلى لنجاد مؤخراً بأن عليه أن يكون مستعداً للدخول في ولاية رئاسية ثانية العام المقبل.

استقبلت الأوساط السياسية إعلان محمد خاتمي، مؤخراً، عزمه على ترشيح نفسه في الانتخابات الرئاسية العام المقبل بتساؤلات عدة: هل لا يزال لدى التيار الإصلاحي بقية من حياة بما يكفي لخوض غمار السياسة مجدداً؟ وهل يملك الرئيس الإيراني الأسبق فرصة حقيقية في انتخابات عام ٢٠٠٩؟ ثم، وهو الأهم، هل يسمح غلاة المحافظين من ملالي طهران للإصلاحيين بالعودة إلى السلطة مرة أخرى؟ وذكر موقع «Middle East Analyst» أن خاتمي ربط الترشيح بشرطين أساسيين: الأول: التوصل إلى صيغة ما مع القاعدة الانتخابية حول آمالها وتطلّعاتها. الثاني: مدى إمكان تنفيذ برنامجه الانتخابي في ظل المؤسسات وأجهزة السلطة الحالية. والشرط الثاني على وجه الخصوص يضع خاتمي أمام احتمالين: إما الاستعداد للخروج من المعترك السياسي واعتزال السياسة كلية، وإما أن الرجل فقد بوصلته السياسية وأصبح بعيداً عن الحقائق على الأرض. فمن الوهم أن يتصوّر خاتمي أن خامنئي سيسمح له بالفوز بمقعد الرئاسة مجدداً. فالمحافظون لن يسمحوا للإصلاحيين بالعودة إلى الحكم، وهم مستعدون لفعل أي شيء وكلّ شيء من أجل تحقيق هذا الهدف. ويرى محللون أن إيران-خاتمي تختلف عن إيران-نجاد تماماً، وإيران عام ٢٠٠٩ ستكون أكثر اختلافاً. فالسلطة السياسية والاقتصادية أصبحت حكراً على أنصار «الحرس الثوري الجمهوري» أكثر من أي وقت مضى، وتلك حقيقة يتعيّن على خاتمي إدراكها والتعايش معها والتسليم بها. فسيطرة «الحرس» على السلطة تكاد تكون سيطرة كاملة، فضلاً عن كراهية أنصاره الرموز الإصلاحية وعلى رأسها خاتمي نفسه. وهذا يعني أن على خاتمي أن يتوقّع



خبراء: لا بد من استراتيجية جديدة في أفغانستان

يعتقد محللون بأن الوضع في أفغانستان دخل مرحلة حرجة بسبب ضعف الحكومة المركزية وتحرك «طالبان» و«القاعدة» بكل حرية داخل المنطقة الحدودية. وهذا يعني أن على الغرب اتخاذ قرارات صعبة: فبدلاً من الاعتماد على تنصيب حكومة مركزية، فلماذا لا يجرب الغرب طريقتاً آخر يراعي التركيبة العرقية والقبلية؟ ولماذا لا يشجع التفاوض مع «طالبان» ما دام غير قادر على حسم الحرب لمصلحته؟

القبائل تراها محسوبة على «البشتون». وترى الصحيفة ضرورة التوصل إلى اتفاق سلام يمنح «البشتون» حصة عادلة من كعكة السلطة، وهو ما يعني أيضاً ضرورة مشاركة «طالبان» في السلطة. ولكن هذا الرأي لا يزال يلقي معارضة معظم العواصم الغربية، ما يطيل بالتالي أمد الحرب دون نهاية قريبة حاسمة. وقد يكون منطقياً أن تعلن قوات التحالف عن مهلة محددة لسحب قواتها وبدء عملية التفاوض فوراً. ويجب أن يدرك الغرب أن الانتظار لا يعني ضمان الحصول على صفقة أفضل، وهو ما أكدّه الرئيس الأفغاني حامد كرزاي الأسبوع الماضي.

وهذا يعني، في رأي صحيفة «يونيون تريبيون»، أن على الولايات المتحدة وحلفائها الخمسة والعشرين إعادة النظر في استراتيجيتهم تجاه أفغانستان. فمن الواضح أن الغرب وصل إلى منعطف إقليمي خطير، خاصة بعد تفاقم المشكلات في أفغانستان وباكستان وتحرك «طالبان» و«القاعدة» بكل حرية داخل المناطق الحدودية بين الدولتين بما يكفي لشنّ عمليات حربية مؤثرة ضد قوات التحالف. ويرى مراقبون أن وضعاً كهذا يفرض على واشنطن وحلفائها ضرورة اتخاذ قرارات صعبة والبحث عن حلول غير تقليدية من خلال استراتيجية شاملة جديدة تراعي الظروف السياسية والاقتصادية والعرقية، وهذا هو الأهم. فالغرب جرّب فكرة الاعتماد على تنصيب حكومة مركزية قوية وجيش وطني يحميها من غارات زعماء القبائل في كلتا الدولتين. ولكن التجربة العملية في كابول وإسلام آباد تعطي نتائج معاكسة. فلماذا لو جرّب الغرب أسلوباً آخر، بمراعاة التشكيلة العرقية وبدء حوار مع زعماء القبائل؟

يبدو أن من عادة جنرالات الجيش البريطاني بلورة وطرح الأفكار التي لا يجرؤ جنرالات البنتاجون - الدبلوماسيون البريطانيون أيضاً - على التصريح بها علناً، مثل تصريحات العميد مارك كارلتون-سميث، مؤخراً، حول «استحالة تحقيق النصر في الحرب الأفغانية». فالتصريحات، كما تقول صحيفة «جبان تايمز»، لم تأت بجديد بالنسبة إلى الجنود الميدانيين، ولكن السؤال هو ما إذا كانت تلك التصريحات مفاجأة بالنسبة إلى السياسيين الأمريكيين والبريطانيين.

ولكن لماذا يعجز كل طرف عن حسم نتيجة الحرب لمصلحته؟ السبب هو تعادل القوتين، وقدرة كل طرف على الاحتفاظ بمواقعه إلى أجل غير مسمى. وإذا كانت الولايات المتحدة قد اختارت الانحياز إلى جانب الجماعات العرقية الشمالية (الطاجيك والأوزبك والهازار) الذين يشكلون حوالي ٦٠٪ من مجموع السكان، فقد فاتها أن «طالبان» كانت، وما زالت، القاطرة السياسية الأولى لقبائل «البشتون» الذين يشكلون نسبة ٤٠٪ من تعداد السكان. فالتاريخ يقول إن «البشتون» كانوا الجماعة العرقية المسيطرة تقليدياً في أفغانستان، ولكنها أبعدت عن السلطة، وهو ما يجعلها في حالة ثورة دائمة. ف«البشتون» هم القوة المسيطرة، خاصة في الجنوب، ما يعني أن قوات التحالف تواجه حرباً «قومية» بقيادة «البشتون»، وهو ما يعني أيضاً استحالة كسب تلك الحرب.

وفي المقابل، يستحيل على «طالبان» أيضاً حسم نتيجة الحرب لمصلحتها بسبب عجزها عن فرض سيطرتها على المناطق الشمالية (حتى في أثناء سنوات حكمها) لأن بقية



الركود الاقتصادي المحتمل .. كيف يستفيد العالم من التجارب السابقة؟

يقول عمدة لندن، بوريس جونسون، إن بوسع بريطانيا التغلب على أي ركود محتمل وستخرج منه، وهي في وضع أفضل إذا ركزت على تحديث البنى التحتية والمشروعات التي تساعد على دعم قدرة البلاد التنافسية.

تلك المشروعات، شأنها شأن الطرق السريعة التي شيّدت في ألمانيا خلال الفترة نفسها، استثمارات لا غنى عنها، وعلى مستوى لم تشهد البلاد على مدى أجيال.

أكد جونسون في معرض مقاله أنه لا يتنبأ بأي حال من الأحوال بأن بريطانيا على حافة كساد اقتصادي أو أن الأشياء ستسير كما كان عليه الحال عقب حدوث «الكساد الكبير» خلال ثلاثينيات القرن الماضي، لكنه يرى أن الظرف الحالي يوفر فرصة يمكن الاستفادة منها في إحداث تغييرات كبيرة على البنى التحتية في بريطانيا، على الرغم من صغر حجمها مقارنة بمساحة الولايات المتحدة. تحديث البنى التحتية في بريطانيا، وفي العاصمة على وجه التحديد، سيوفر وظائف لآلاف من العمال والفنيين والمهندسين.

يقول جونسون إنه لا يستطيع أن يؤكد ما إذا كان المتشائمون على صواب أو خطأ في حديثهم عن احتمال حدوث ركود اقتصادي في بريطانيا، لكنه أصرّ على تأكده من حقيقة واحدة وهي أن بريطانيا ستتغلب على هذا الركود في حال حدوثه. ويقول إن السبيل الوحيد للتغلب عليه في أقصر فترة زمنية ممكنة وخروج بريطانيا منه وهي في وضع أفضل يكمن في التركيز على التوظيف في المشروعات التي تعزز قدرة البلاد على المنافسة على المدى الطويل.

ويعني ذلك في نظره ضرورة الاستثمار في المجالات التي تؤدي إلى تحسين قطاع النقل والمواصلات وتجميل العاصمة وجعلها أكثر جاذبية لأنها، على حدّ تعبيره، تمثل «محرك الاقتصاد البريطاني». ربما تكون هناك بعض الصعوبات التي تواجهها بريطانيا في الوقت الراهن، كما يقول جونسون، إلا أن تجارب التاريخ ودروسه تؤكدان أن شقّ الأنفاق وتشبيد الجسور والسدود يمكن أن يوفرًا الوظائف ويسهما في تحقيق النمو الاقتصادي على حدّ سواء.

يقول جونسون إن الأزمة المالية العالمية وأجواء انعدام الثقة أدت إلى كثير من التوقعات المتشائمة، وأضاف قائلاً إنه بصرف النظر عن مدى دقة هذه التوقعات فإن الافتراض جدلاً بأن بريطانيا على حافة ركود اقتصادي وأن التحديات المقبلة أشبه بتحديات «الكساد الكبير» خلال عقد الثلاثينيات من القرن الماضي، يعني أن المحكّ الرئيسي يكمن في كيفية الاستفادة من تجارب التاريخ في مواجهة الكساد أو الركود الاقتصادي. أشار جونسون إلى أن الولايات المتحدة واجهت انهيار «وول ستريت» خلال أزمة «الكساد الكبير» من خلال محاولتها حماية الصناعة الأمريكية، إلا أن قانون فرض الرسوم على الواردات في ذلك الوقت أدّى إلى توسيع دائرة الركود ليصل إلى القارة الأوروبية ويعمّق من أجواء الكآبة والتشاؤم.

ويرى جونسون أن أول درس يمكن الاستفادة منه من تجربة «الكساد الكبير» هو الابتعاد عن سياسة الانعزال أو الحماية بهدف الحدّ من الواردات، مثلما فعلت الولايات المتحدة خلال عقد الثلاثينيات. ويعتقد أيضاً أن واحداً من أسباب الشعور بالقلق تجاه احتمالات فوز مرشّح الحزب الديمقراطي الأمريكي للرئاسة، باراك أوباما، يكمن في أنه يبدو في بعض الأحيان مؤيداً لفرض حواجز جديدة على التجارة، في الوقت الذي أثبتت فيه مختلف التجارب السابقة فشل هذا التوجّه.

لا غرابة، كما يقول جونسون، في أن يخصّص السياح الذين يزورون الولايات المتحدة جزءاً كبيراً من وقتهم لمشاهدة البنى التحتية التي شيّدت خلال ثلاثينيات القرن الماضي، أي بعد حدوث «الكساد الكبير»، إذ بموجب مبادرة الرئيس الراحل روزفيلت شيّد ١٢٢ ألف مبنى عام، و٧٧ ألف جسر و٦٦٤ ألف ميل من الطرق، و٢٨٦ مطاراً، فضلاً عن تلك المشروعات ساعد على توفير ٨,٥ مليون وظيفة. وشكّلت



أفغانستان: فرص نجاح المحادثات بين «طالبان» وحكومة كرزاي

بعد مرور سبع سنوات على الإطاحة بنظام «طالبان» في كابول، أخذ الجميع يدركون الحاجة إلى التفاوض مع «طالبان» من أجل إعادة السلام إلى شوارع أفغانستان. وقد بدأ بالتفاوض كل من الرئيس الأفغاني حامد كرزاي، وقوات «الناتو» وأخيراً الولايات المتحدة نفسها.

الأضواء للصحافة الأمريكية؛ إلا أن الحكومة الأفغانية و«طالبان» كلاهما رفض تلك التقارير أول الأمر؛ غير أن الملا وكيل أحمد متوكل، وزير خارجية «طالبان» والملا عبد السلام ضعيف، سفير «طالبان» لدى إسلام آباد، قد أكدا ذلك الخبر فيما بعد؛ بيد أنهما نفيا حدوث أي تفاوض، حتى إن المتوكل قال إنه لم يتم التطرق إلى أي موضوع سياسي حتى قضية أفغانستان. كما أن شقيق الرئيس كرزاي أيضاً اعترف بحضوره في ذلك اللقاء مع العاهل السعودي.

- ويرى محللون أن تلك المفاوضات تهدف إلى الأمور التالية:
- 1- الفصل بين «طالبان» و«القاعدة».
 - 2- التفريق بين صفوف «طالبان» بتسمية بعضهم بالمعتدلين والآخرين متشددين؛ لأن أي تفرقة بين «طالبان» - سواء أكانت هناك مفاوضات أم لم تكن - ستنصب في مصلحة قوات التحالف.
 - 3- محاولة من الرئيس كرزاي ليستطيع القول بأنه يرغب في إعادة الأمن والسلام إلى أفغانستان، والإقناع بهذا الأمر سيكون نافعاً له خلال الانتخابات الرئاسية المقبلة. وأخيراً يبقى السؤال عن نجاح تلك المحادثات وفشلها. يرى محللون أن نسبة نجاح تلك المحادثات في هذه المرحلة ضئيلة للأسباب التالية:
 - 1- الحكومة الأفغانية تطالب «طالبان» بإلقاء السلاح. وهو أمر غير مقبول لديهم أصلاً.
 - 2- «طالبان» يطلبون انسحاب قوات الاحتلال من البلاد، وهو ما لا يمكن أي يكون مطلباً مقبولاً.
 - 3- إن الجانب الذي يعول عليه في «طالبان» في هذه المرحلة، يتضمن أشخاصاً سبق لهم العمل في صفوف طالبان؛ إلا أنهم لم يعودوا جزءاً أساسياً من الحركة التي تعارض وجود القوات الأجنبية في أفغانستان. وبناء عليه يُخشى أنه لن يكون لهم ثقل في تنفيذ أي اتفاق.

يرى محللون أن الدوافع التالية دفعت الولايات المتحدة والغرب وحكومة كرزاي، إلى تغيير تفكيرها إزاء «طالبان»:

- 1- إرهاب القوى الدولية في أفغانستان وفشلها العسكري فيها، إذ لم تقدر القوات الدولية، حتى الآن، على بسط سيطرتها على جميع أرجاء أفغانستان.
 - 2- انهيار معنويات القوات الدولية؛ لأنها لا ترى لوجودها في أفغانستان مبرراً.
 - 3- ازدياد الضغوط على الولايات المتحدة من داخلها ومن جانب المجتمع الدولي، جراء الخسائر المدنية في القصف الجوي والهجمات الأمريكية على «طالبان».
 - 4- فشل القوات الدولية في القضاء على «القاعدة» وعدم تمكنها من اعتقال أو اغتيال رموزها الكبيرة.
 - 5- مواجهة الصعوبات في مواصلة خط الإمدادات لقوات الاحتلال في أفغانستان، بسبب التوتر في العلاقات الروسية-الأمريكية، والوضع الأمني المتدهور في المناطق القبلية الباكستانية التي تستخدم لنقل الحاجيات العسكرية والنفط إلى أفغانستان.
 - 6- إن معظم اعتماد كرزاي على الأقليات الأفغانية من «الطاجيك» و«الأزبيك» و«الهمزارة»، في حين هناك شعور بالحرمان في الولايات الجنوبية التي تؤوي البشتون، وهم يمثلون أكثر من نصف سكان أفغانستان. وتلك المناطق معاقل لـ «طالبان».
- وفي هذا الإطار قد ألمحت القوى الدولية بالجلوس مع «طالبان» على طاولة المفاوضات، وكانت أول محادثات من هذا النوع في مكة المكرمة خلال شهر رمضان المنصرم، عندما اجتمع بعض قادة «طالبان» القدامى ومسؤولون أفغان على مائدة إفطار برعاية العاهل السعودي.
- وكان السبق الصحفي في نقل تلك المحادثات إلى



الدبلوماسية الأمريكية يمكن أن تؤدي إلى تأليب إيران ضد روسيا

يرى أحد خبراء السياسة الأمريكية أن اهتمام واشنطن بهجوم روسيا على جورجيا صيف هذا العام كان منصباً بالدرجة الأولى على استبعاد إيران من اتفاق أنابيب نقل الغاز. لكنها في إطار المواجهة الجديدة الآن مع موسكو لا بد أن تضع تخلص أوروبا من نفوذ روسيا في ترتيب يسبق ترتيب معاقبة إيران بسبب برنامجها النووي.

يمتدّ من إيران إلى أرمينيا، في وقت أشارت فيه الصحافة الإيرانية إلى أن طهران تدرس احتمال الاحتماء بمظلة روسيا الأمنية من خلال إقامة قاعدة روسية داخل الأراضي الإيرانية. إلا أن الحسابات الإيرانية تغيّرت تماماً منذ شنّ روسيا هجومها العسكري على جورجيا. فإيران بدأت تشعر بالقلق إزاء توجّهات روسيا التوسّعية وإثارته نزاعاً إثنياً وتسويتها الخلافات الحدودية باستخدام القوة. كما ظلّت إيران تقاوم مطالبة روسيا بنصيب أكبر في منطقة «بحر قزوين»، فضلاً عن مخاوفها من امتداد المشكلات الإثنية عبر حدودها مع «القوقاز». وينظر كثير من الإيرانيين إلى انفصال «أبخازيا» و«أوسيتيا الجنوبية» من جورجيا بمنزلة تذكير مثير للقلق بمحاولة جوزيف ستالين تشجيع انفصال محافظتين إيرانيتين عام ١٩٤٦. واشنطن تدرك من جانبها مسبقاً أهمية إيران في تحقيق أهداف الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق. فقد أجرت واشنطن اتصالاً بطهران عام ٢٠٠١ بشأن مستقبل أفغانستان، وأجرت معها اتصالاً آخر عام ٢٠٠٧ بشأن أمن العراق. كما أن الرئيس الإيراني، محمود أحمددي نجاد، صرّح خلال زيارته في الآونة الأخيرة لنيويورك للمشاركة في الجمعية العامة للأمم المتحدة بعدم ارتياح طهران إزاء تقسيم جورجيا، وقال أيضاً إن استقلال جورجيا مبدأ من الممكن أن يصبح محلّ اتفاق مشترك بين إيران والولايات المتحدة.

تحدّث نصر عن إمكان بدء الولايات المتحدة محادثات مع إيران كجزء من حوار إقليمي حول المصالح الأمنية المشتركة والوعود المتعلقة بصادرات الطاقة. ويعتقد أن السياسة الخارجية الأمريكية ستصبح قادرة على التعامل بنجاح مع أكثر التحديات تعقيداً في العالم، مثل التحدي الإيراني والروسي، عندما تتعامل واشنطن مع الدبلوماسية بصورة جديدة.

تناولت هذه القضية صحيفة «وول ستريت جورنال» في مقال للكاتب ولي نصر، أستاذ شؤون السياسة الدولية بجامعة «تافتس» الأمريكية، وزميل مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي. ويرى الكاتب أن واشنطن لا يمكن أن تقاوم وجود منطقة نفوذ روسي تمتدّ من البحر الأسود إلى جبال الأورال إلا إذا لعبت ورقة إيران لمصلحتها، وهذا يعني تخليها عن معارضة تدفق الغاز الإيراني باتجاه أوروبا وإشراك إيران في المحادثات حول أمن منطقة القوقاز واستقرارها. يضاف إلى ما سبق أن وجود إيران في حالة عزلة ونزاع مع الغرب يعتبر بالنسبة إلى روسيا وضعاً إيجابياً. إذ إن صعوبة وصول أوروبا إلى نفط إيران سيمكن روسيا من الضغط على أوروبا وإحداث انقسام داخل «حلف شمال الأطلسي». أشار نصر في معرض تناوله مسألة الطاقة إلى أن نائب الرئيس الأمريكي، ديك تشيني، أعرب خلال زيارته جورجيا في الآونة الأخيرة عن تأييده إقامة خط أنابيب لتزويد أوروبا بالغاز الطبيعي، علماً بأنه لا يوجد في المنطقة غاز طبيعي بكميات كافية تشجع تشييد خط أنابيب بخلاف احتياطات الغاز الروسية والإيرانية.

من المتوقع أن تؤدي هذه التطورات إلى تغيير قواعد اللعبة، وروسيا تدرك ذلك جيداً. توقّعت العواصم الغربية أن يوجّه رئيس الوزراء الروسي، فلاديمير بوتين، خلال زيارته إيران قبل نحو عام رسالة قوية لطهران بشأن برنامجها النووي، إلا أن بوتين كان قد زار طهران في ذلك الوقت لغرض آخر تماماً. إذ أعرب لطهران عن تأييده لها في مواجهة الضغوط الأمريكية مقابل ابتعاد إيران عن مشروع أنابيب نقل الغاز المدعومين من الغرب. وبعد وقت قصير من زيارة بوتين أعلنت شركة الطاقة الروسية «غازبروم» عن تخصيص مبلغ ٢٠٠ مليون دولار لإنشاء خط أنابيب جديد



رؤية إيران للاتفاق الأمني العراقي-الأمريكي المرتقب

دفعت اتهامات أمريكية لإيران بعرقلة إبرام «الاتفاق الأمني» بين بغداد وواشنطن، مراقبين سياسيين إلى التساؤل عن مدى إمكان إيران التدخل والتفاوض بشأنه وتحويله إلى صفقة سياسية لمصلحتها مع واشنطن.

كلم) تحسباً من أي طارئ قد يحدث في المستقبل.

٤- «الاتفاق الأمني» يضمن قدرًا من توفير حماية عسكرية وأمنية للعراق من أي تهديدات خارجية محتملة، الأمر الذي يفرض على إيران واقعاً سياسياً وعسكرياً جديداً لا بد من أخذه بعين الاعتبار، خاصة أن إيران لا تزال تطالب بنصف «شط العرب» العراقي، إضافة إلى ما تطالب به من «تعويضات الحرب» (الحرب العراقية-الإيرانية)، ولها مشكلات تتعلق بحقول النفط العراقي.

الأهداف الإيرانية من «الاتفاق»:

١- تجد إيران أن دخولها في التفاوض المباشر على ملف «الاتفاق الأمني» يمثل فرصة لها مع الإدارة الأمريكية لحسم المشكلات العالقة بين البلدين حول ملفها النووي.

٢- يرى مراقبون، أن الهدف من سعي إيران إلى التفاوض حول «الاتفاق الأمني»، إيجاد وبلورة موقف أمريكي وأوروبي، يعترف بالدور الإيراني في العراق من جهة وإقليمياً في منطقة الخليج العربي من جهة ثانية.

٣- تتطلع إيران إلى بناء علاقات اقتصادية مع الولايات المتحدة، خاصة ما يتعلق بتموحيها في الحصول على التقنيات الفنية المتطورة الخاصة بالصناعات النفطية.

خلاصة ما يراه محللون من تشبث طهران بـ «دورها في تقرير مصير الاتفاق الأمني»، وفقاً لمصادر دبلوماسية نقلت وجهة النظر الإيرانية إلى مصادر صحفية، أنها، أي طهران، في حال إجراء مفاوضات مباشرة، لا تمنع من وجود عسكري أمريكي في العراق، وذلك ضمن صفقة سياسية تشمل «الحرب على الإرهاب والوضع في لبنان وفلسطين والخليج عموماً وامتداد النفوذ الإيراني خارج الحدود».

قال قائد القوات الأمريكية في العراق، الجنرال راي أودينرو، أول من أمس، إن واشنطن تعتقد بأن عملاء إيرانيين يقدمون «رشاوى» لنواب عراقيين حتى يعارضوا اتفاقاً أمنياً يسمح ببقاء القوات الأمريكية في العراق بعد نهاية العام الجاري، مشيراً إلى أن إيران ستستخدم علاقاتها «الكثيرة» داخل مجلس النواب العراقي، وإنهم أي (الإيرانيين) يدفعون أموالاً للأعضاء للتصويت ضد «الاتفاق الأمني»، في وقت نقلت صحيفة «الراي» الكويتية عن مصادر دبلوماسية أن إيران أبلغت مسؤولين عراقيين «رفضها» التوصل إلى «اتفاق أمني» يحدد أماكن وجود القوات الأمريكية في العراق و«موعد» انسحابها النهائي من أراضيها، وأن طهران هي التي «ستتولى التفاوض» مع واشنطن لأن الموضوع يمس الأمن الوطني الإيراني.

المخاوف الإيرانية

من خلال التصريحات الإيرانية الرسمية يتضح أنها ترفض «الاتفاق الأمني» بين بغداد وواشنطن لأسباب أبرزها:

١- إن القواعد العسكرية الأمريكية المزمع إنشاؤها في العراق، تشكل خطراً على الأمن القومي الإيراني، خاصة أن إيران تصرّ بشدة على الاستمرار في برنامجها النووي الإيراني الذي يمكن أن يفضي إلى مواجهة بين الدولتين.

٢- إن الوجود الأمريكي في العراق قد يقلص من حجم النفوذ الإيراني في العراق سياسياً واقتصادياً وأمنياً، فضلاً عن مخاوف إيران من تأثير هذا الوجود في نفوذها إقليمياً في منطقة الخليج العربي بشكل عام.

٣- أيضاً، فإن هذا الوجود سيكلف إيران نفقات كبيرة من ميزانيتها من خلال إبقاء وحدات برية وأجهزة رصد، في حالة استنفار دائم على الحدود الدولية مع العراق (١٤٠٠).



بعد وضع طهران شروطاً مسبقة لإجراء محادثات مع واشنطن الحوار الإيراني-الأمريكي.. إلى أين؟

يرى بعضهم أن الإشارات الأمريكية الأخيرة، التي تتسم بالمرونة تجاه إيران، قللت فرص الخيار العسكري لمعالجة أزمة «الملف النووي الإيراني»، ما شجع إيران على وضع شروط مسبقة في حال إجراء محادثات مع واشنطن، الأمر الذي يطرح تساؤلات واسعة حول الموقف الأمريكي من هذه الشروط، وتأثيرها في فرص الحوار.

تؤثر في النفوذ الإيراني هناك، لذلك فإنها تأخذ في الاعتبار مكانتها داخل العراق في ترتيب الأوضاع في مرحلة ما بعد الانسحاب الأمريكي. ولعل توجه المالكى للحصول على دعم المرجعية الشيعية في النجف لموقفه الداعي إلى إحالة الاتفاق على البرلمان العراقي قبل أن تقره الحكومة، مؤشّر على ذلك، إضافة إلى زيارة رئيس البرلمان العراقي طهران للغرض نفسه.

وبرغم ذلك، هل تقبل الولايات المتحدة الشروط الإيرانية ضمن المحادثات المشتركة لمعالجة بعض الملفات المفتوحة، هناك مجموعة من المحددات المهمة الرئيسية، أهمها:

١- المصالح الأمريكية المتعددة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، اقتصادياً وسياسياً واستراتيجياً، التي لا يمكن التفریط فيها أو التنازل عنها، في ظلّ المحاولات الروسية للعودة إلى المنطقة من جديد، سواء عبر صفقات الأسلحة لبعض الدول مثل سوريا، أو الدخول في عملية السلام من خلال الترحيب باستضافة مؤتمر دولي في موسكو يكون استكمالاً لاجتماع أنابوليس بالولايات المتحدة في نوفمبر الماضي. ويرى بعض المراقبين أن الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط يمثل بعداً مهماً في الحفاظ على هذه المصالح وحمايتها، وأن سحب القوات الأمريكية منها، وتحديدًا من العراق، لا يخدم هذه المصالح.

٢- فكرة تخليّ واشنطن عن دعم تل أبيب ومساندتها غير واردة، فقد أمدت واشنطن الحكومة الإسرائيلية بأنظمة دفاع متقدّمة ضد الصواريخ يقوم بتشغيلها أطقم عسكرية أمريكية، كما أن إسرائيل أكبر متلقٍ للمساعدات الاقتصادية والعسكرية في المنطقة. وهذه العلاقة العضوية بين البلدين لا يمكن التفریط فيها، أمريكياً.

لا شك في أن الشروط التي وضعتها إيران لإجراء محادثات مع واشنطن، وحددها مهدي كالهو، مستشار الرئيس الإيراني، أحمدى نجاد للشؤون الثقافية والإعلامية، في قوله إن بلاده ستجري محادثات مع الولايات المتحدة في حال انسحاب قواتها من الشرق الأوسط، وإذا أوقفت واشنطن دعمها ومساندتها إسرائيل، تنطوي على مجموعة من الدلالات المهمة: أولها، إدراك طهران أنها باتت في منأى عن أي عمل عسكري ضد منشآتها النووية، سواء من جانب واشنطن أو إسرائيل، وهو ما كشفته مصادر صحفية مؤخراً حين تحدّثت عن رفض الرئيس بوش خلال زيارته إسرائيل في مايو الماضي طلباً إسرائيلياً بشنّ هجوم على إيران. والدلالة الثانية تتعلق بلغة الحوار التي بدأت تعلقو نبرتها داخل الأروقة الأمريكية، فهناك دعوات للحوار مع «طالبان» للخروج من الأزمات التي تعانيتها الإدارة الأمريكية في الشرق الأوسط. وقد أشارت بعض المصادر إلى أن هناك احتمالات لتوسيع هذا الحوار ليشمل أطرافاً أخرى، مثل سوريا وإيران، لذلك بادرت طهران بالإعلان عن الشرطين السابقين لتفويت الفرصة على أي رفض مسبق لشروط بعينها خلال الحوار. علاوة على ذلك خرجت إشارات إيجابية من واشنطن تجاه إيران، حيث وافقت الأولى على إنشاء فرع لمركز بحثي أمريكي في إيران، والحديث عن احتمالات افتتاح مكتب تمثيل دبلوماسي في طهران. الدلالة الثالثة، الحديث عن دخول «الاتفاقية الأمنية» التي تسعى الولايات المتحدة إلى إبرامها مع العراق مراحلها النهائية، بعدما كشف وزير الدفاع الأمريكي عن اقتراح بلاده من الاتفاق مع العراق على الوجود العسكري المقبل للقوات الأمريكية في العراق. وتخشى طهران في حال تمرير الاتفاقية أن



الديمقراطيون غاضبون من الهجوم على أوباما

وجه زعماء «الحزب الديمقراطي» انتقادات حادة للحملة التي يشنها الجمهوريون على مرشح الحزب، باراك أوباما. وقال ديفيد أكسيلرود، كبير مستشاري أوباما، خلال حوار تلفزيوني إن حملة المرشح الجمهوري جون ماكين لجأت إلى هذا الأسلوب لصرف الأنظار عن الأزمة الاقتصادية التي يقول الديمقراطيون إن «الحزب الجمهوري» هو الذي تسبب فيها. وأضاف كبير مستشاري أوباما: (قال أحد المسؤولين في حملة ماكين قبل أسبوع إن حملتهم ستبدأ في توجيه هجماتها إلى شخص أوباما لأنهم إذا لجؤوا بدلاً من ذلك إلى التحدث عن الاقتصاد فسيخسرون الانتخابات، ولكن الاقتصاد معلق برقابهم كما كانت مرساة «السفينة لوسيتانيا» معلقة بها عندما غرقت خلال الحرب العالمية الأولى). غير أن ريك ديفز، المستشار في حملة ماكين قال إنه يحق للجمهوريين التحدث عن علاقات أوباما مع أشخاص مثل بيل أيارز الذي كان في ستينيات القرن الماضي عضواً في تنظيم محلي شن هجمات إرهابية داخل الولايات المتحدة. وقال المستشار في حملة ماكين: «ألا تستحق العلاقة بين بيل أيارز وباراك أوباما تسليط الأضواء عليها؟ وما أن الصحافة لا تثير تساؤلات حول خلفية باراك أوباما، فإن التساؤل حول هذه العلاقة أمر مشروع. فهناك كثير من الناخبين في جميع أنحاء البلاد يقولون إننا لا نعرف الكثير عن هذا الرجل ولا عن خبرته ولا عما يؤثر في قراراته أو يجعله مؤهلاً لأن يكون رئيساً للبلاد». تجدر الإشارة إلى أن الهجمات المتبادلة بين الحزبين ازدادت حدة مع اقتراب موعد الانتخابات وتقدم أوباما على ماكين في استطلاعات الآراء بفارق ملحوظ. على صعيد آخر، اتهم النائب الأمريكي الديمقراطي، جون لويس، الأحد الماضي، المرشحين الجمهوريين إلى الرئاسة ونيابة الرئاسة جون ماكين وساره بالين بإثارة الحقد ضد منافسهما باراك أوباما الذي قد يصبح أول رئيس أسود في الولايات المتحدة. واعتبر نائب جورجيا المعروف بنضاله من أجل حقوق السود، أن الفريق الجمهوري يتهجم على شخص أوباما، إنما يزرع بذور الحقد والانقسام.

«واشنطن بوست»: أوباما يحظى بشعبية جارفة عالمياً

نشرت صحيفة «واشنطن بوست» افتتاحية تحت عنوان «تصويت العالم»، استهلتها بقولها إن المرشح الديمقراطي، باراك أوباما، يتمتع بشعبية جارفة خارج الولايات المتحدة، وهو ما كان يضمن له الفوز بالرئاسة إذا استطاع العالم التصويت في الانتخابات الأمريكية. إذ كشفت أغلب استطلاعات مؤسسة «بيو» ومحطة «بي بي سي» ومنظمة «جالوب» أن الأوروبيين وشعوب أمريكا اللاتينية والأفارقة والآسيويين يفضلون أوباما على منافسه ماكين، كما يعتقدون بأنه سيحسن علاقة الولايات المتحدة مع باقي العالم. وتوضح الافتتاحية أن نتائج تلك الاستطلاعات تشير انتباه بعض الناخبين المهتمين بما آلت إليه الصورة الأمريكية ويريدون رئيساً يعيد إليها رونقها وفخامتها القديمة. ولكن هل سيستطيع أوباما الوفاء بما يتوقعه منه الجميع إذا فاز بالرئاسة؟ إذ كشفت الاستطلاعات أن الشرق الأوسط، برغم أنه أكثر المناطق التي تحتاج إلى تعديل للصورة الأمريكية، لا يؤيد أوباما بالقوة نفسها. إذ إن ٣٤٪ فقط من اللبنانيين و٣١٪ من المصريين و٢٢٪ من الأردنيين يشقون بقدرة أوباما على تصحيح السياسة الخارجية الأمريكية. فعلى حين يتشكك العرب في أن أوباما سيحابي إسرائيل على حسابهم، يتخوف الإسرائيليون من أن يتهاون أوباما مع إيران، حتى إن ماكين يتقدم على أوباما في استطلاعات الرأي الإسرائيلية. أما في باكستان فقد انخفضت نسبة مؤيدي أوباما إلى ١٠٪ فقط، وهو ما يحتم على الإدارة القادمة أياً كان الرئيس أن تتقبل المشاعر المعادية للولايات المتحدة في باكستان ثمناً للوجود الأمريكي والهجمات المستمرة على «طالبان» و«القاعدة». ثم تنتقل الافتتاحية إلى أوروبا، حيث ترتفع شعبية أوباما في فرنسا وألمانيا إلى ٨٠٪، بما يوحي بتوقعهم أن يحسن الرئيس الديمقراطي من سياسات الرئيس بوش الجمهوري، برغم أن أوباما يؤيد إرسال المزيد من القوات إلى أفغانستان، وهو ما يرفضه الرأي العام في أغلب الدول الأوروبية، كما يعارضون خطة أوباما لمواصلة المفاوضات غير المشروطة مع إيران.



تلال أليبي

«معاريف»: شراكة ليفني-باراك لن تستمر

ذكرت صحيفة «معاريف» في تقرير لها أن مواطني إسرائيل ينظرون بدهشة إلى اتفاق ليفني وباراك على تشكيل حكومة ائتلافية، وفي الخلفية أزمة اقتصادية حادة، وشرح عميق في العلاقات بين اليهود والعرب، وغزة، وإيران، و«حماس». باراك سيوقع على هذا الاتفاق، إذ ليس له بديل. فلو أنه قاد الأمور الآن نحو الانتخابات، لكان سيتحطم. العمل كان سيتقلص ليحقق عدداً من منزلة واحدة من المقاعد، وهو نفسه كان سيرحل من الساحة السياسية، هذه المرة دون عودة. ولهذا فإنه يجرّ قدميه، يعرض بوجهه ويدخل إلى الحكومة. باراك ربما وعد نفسه في هذا الاتفاق بشراكة كاملة. ولكن ليفني تعرف أنه لا يدخل إلى الحكومة فقط كي يرمّم الثقة بالمحكمة العليا. باراك يريد أن يجعلها دون شعبية. إذ إنها إذا نجحت في أن توضع نفسها رئيسة وزراء ناجحة، فإنه سيصقّي. هكذا هو الحال. ليفني هي الآن الأمل الأبيض لناخبي «حزب العمل»، وباراك هو حالياً، رجل الأمل. نجاحها معناه تحطّمه. إذاً، فإنه يدخل إلى حكومتها كي يشير المشكلات مع رئيسة الوزراء حديثه العهد. كل جلسة حكومة ستكون ساحة مناكفة جديدة وفرصة للمس بليفني. وباراك سيخطط مثلما يعرف هو كيف يفعل ذلك. مرحلة إثر مرحلة، كيف سيدفع لمعانها السياسي إلى الانطفاء. شراكة كهذه هي وصفة مؤكدة للأزمة. إلى الطلاق اللاذع. سلوك باراك في هذه المفاوضات (لا يرد على الهاتف، يلغي لقاءات، يتشدّد في المواقف، هو فقط مثال صغير على ما ينتظرنا في لاحق السياق: الشكوك، صراعات القوى، التوتر، التشهير، اللذع، المعارك على الحظوة. باراك سيحاول أن يكون رئيس الوزراء في حكومة ليفني، وهي كي تتصدى له، يتعيّن عليها أن تجنّد قوة، رباطة جأش ودهاء. ولعله في نهاية المطاف ستكتشف ليفني أنه كان من الأفضل لها أن تتوجه إلى الانتخابات وتفحص قوتها حيال بيبي نتنياهو. وهي لا بد تتذكر كيف أصر أولمرت على إدخال باراك الحكومة بعد حرب لبنان الثانية. أولمرت على يقين من أن باراك صديقه. وأنهما سيعملان معاً.

لندن

واشنطن تدرس بناء «تحالف راغبين» ضد إيران

كتب كل من دانييل دومبي من واشنطن وجيمس بليتز من لندن مقالاً نشرته صحيفته «فايننشال تايمز» تحت عنوان «خطة أحادية بصدد العقوبات الإيرانية»، ذكر فيه أن الولايات المتحدة وحلفاءها يناقشون ما يعرف باسم خطة «تحالف الراغبين» التي من شأنها فرض عقوبات على قطاعي الطاقة والمالية الإيرانيين من دون دعم من الأمم المتحدة، مع تزايد المخاوف حول البرنامج النووي الإيراني المتسارع وحول ردّ عسكري إسرائيلي محتمل. وولفت الكاتبان النظر إلى أن مستشار السياسة الخارجية للمرشّح الديمقراطي، باراك أوباما، ساعد مؤخراً على كتابة تقرير حذّر من أن «الأوروبيين يجعلون الحرب أكثر احتمالاً إذا لم يقووا العقوبات ضد إيران». ويشير الكاتبان إلى أن تقرير سبتمبر صدر عن مركز السياسة المشكّل من الحزبين والمتخذ من واشنطن مقراً له، بالتعاون مع دينيس روس، الذي ربما يكون أهم مستشار لأوباما بشأن الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن التقرير يدعم تكثيف الجهود الدبلوماسية، فإنه يدعو في الوقت نفسه إلى خطوات عسكرية فورية للتعامل مع إيران، مثل «نشر مسبق لقوات أمريكية وقوات تحالف إضافية، ونشر حامله طائرات إضافية ومجموعات قتالية وكاسحات ألغام ووضع أنواع أخرى من العتاد الحربي في منطقة الخليج». وفيما يخصّ المباحثات حول ضربة إسرائيلية محتملة ضد المرافق النووية الإيرانية، قال دبلوماسي أوروبي لصحيفة «فايننشال تايمز»: «مع اقترابنا أكثر من عام ٢٠٠٩، فسوف نسمع المزيد والمزيد حول عمل عسكري». وأضاف أن هناك إجماعاً متزايداً على أن طهران قد تمتلك المادة الانشطارية الكافية لتصنيع قنبلة بحلول نهاية العام المقبل. وتصرّ إيران على أن برنامجها سلمي. وقال هذا الدبلوماسي إن البلدان الأوروبية والولايات المتحدة، على ضوء هذه المخاوف، تخطّط لفرض عقوبات على قطاع الطاقة الإيراني من قبل «البلدان المنسجمة التفكيك» - بدلاً من خلال الأمم المتحدة - وكانت تناقش استهداف صادرات المنتجات الهندسية لمصافي تكرير النفط الإيرانية، فضلاً عن النفط المكرر ذاته.



الإمارات الأولى خليجياً في ارتفاع معدلات الرواتب

قالت دراسة أجراها موقع «جلف تالنت» حول معدلات الرواتب في دول الخليج العربي «إن دولة الإمارات العربية المتحدة تحتل المرتبة الأولى خليجياً في ارتفاع معدلات الرواتب والبدلات سنوياً بنسبة وصلت إلى ١٣,٦٪». وأشارت الدراسة التي شملت ٢٩ ألف موظف في دول «مجلس التعاون»، إلى أن «معدل ارتفاع مستويات الرواتب والبدلات تسارع بشكل كبير في الأشهر الـ (١٢) الماضية، حيث ارتفعت الرواتب الأساسية في دول الخليج بمعدل ١١,٤٪ مقارنة بـ ٩,٠٪ للفترة نفسها من العام الماضي. وجاءت الإمارات وقطر على رأس قائمة الزيادة في الرواتب بنسبة ١٣,٦٪ و١٢,٧٪ على التوالي، بينما جاءت عُمان في المركز الثالث بنسبة ١٢,١٪، ثم البحرين بنسبة ١٠,٥٪. فيما جاءت الكويت والسعودية في المركزين الأخيرين بنسبة زيادة بلغت ١٠,١٪ و٩,٨٪ على التوالي.



وزير الاقتصاد السعودي: الأزمة العالمية ستخفض التضخم

قال وزير الاقتصاد السعودي في تصريحات نشرت أمس إن الاقتصاد السعودي سيواصل النمو بمعدلات تدعو إلى الطمأنينة برغم الأزمة المالية العالمية التي يتوقع أن تخفّف من حدة التضخم. وقال وزير الاقتصاد والتخطيط السعودي، خالد القصيبي، في مقال نشر بصحيفة «الجزيرة» إن من المتوقع أن تؤدي الأزمة العالمية إلى خفض أسعار المواد الغذائية وغيرها من السلع. وقال القصيبي «الأزمة الحالية هي أزمة عالمية ستتأثر بها كل اقتصادات العالم تقريباً، وقد لا توجد دولة بمنأى عن تأثيرات هذه الأزمة».



دراسة: لندن تستغني عن ٦٢ ألف وظيفة مالية عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩

قالت مجموعة استشارات اقتصادية بريطانية في تقرير يوم الإثنين الماضي إن «أزمة الائتمان» ستكلف لندن ٦٢ ألف وظيفة مالية عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، ما سيمحو مكاسب التوظيف في السنوات العشر الأخيرة. وقال «مركز أبحاث الاقتصاد والأعمال» إن عدد العاملين بصناعة المال في لندن -وهي الأضخم في أوروبا- سيتراجع ٢٨ ألفاً هذا العام عن مستوى عام ٢٠٠٧، وستضيع ٣٤ ألف وظيفة أخرى العام المقبل.



دراسة: الشركات الكبرى في أوروبا قادرة على تجاوز الأزمة لشهور

قال محللون لدى «بنك أونيكريدت» يوم الإثنين الماضي، إن الشركات الكبرى ذات التصنيفات الائتمانية الممتازة في أوروبا، لديها سيولة كافية وخطوط ائتمان غير مستغلة، تمكّنها من تجاوز جمود سوق السندات لعام واحد آخر على الأقل. واستعرض البنك إحصاءات بشأن ١٢٦ شركة، هي الشركات المقترضة المئة غير المالية، على مؤشر «أي تراكس» أوروبا، وأكبر ٤٠ شركة مصدرة للسندات عدا بعض الشركات المكررة. وقال سفين كريتمير، الرئيس المشارك لبحوث ائتمان الشركات لدى «أونيكريدت»: «إذا ظلت سوق السندات مغلقة فلن تفلس أي من تلك الشركات بسبب ذلك».

إيران تعتزم إنشاء خط أنابيب غير «نابوكو» لنقل الغاز إلى أوروبا

نقل موقع وزارة النفط الإيرانية على «الإنترنت»، عن مسؤول إيراني كبير قوله يوم الإثنين الماضي، إن بلاده تعتزم إنشاء خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي الإيراني إلى أوروبا، يكون مستقلاً عن مشروع «نابوكو» الذي يدعمه الاتحاد الأوروبي. وكانت إيران التي تملك ثاني أكبر احتياطات من الغاز الطبيعي في العالم بعد روسيا قد لمحت في السابق إلى أنها قد تشارك في مشروع خط الأنابيب «نابوكو» الذي يهدف إلى نقل الغاز من آسيا الوسطى إلى أوروبا دون المرور بروسيا، للحد من اعتماد الاتحاد الأوروبي على موسكو في مجال الطاقة. لكن محللين قالوا إن تأييد الاتحاد الأوروبي الفكرة غير مضمون، إذ تخضع الجمهورية الإيرانية لعقوبات دولية وأمريكية، بسبب برنامجها النووي. وتكبح العقوبات خطط تصدير الغاز الإيراني. وقال أكبر توركان، مدير التخطيط بوزارة النفط لموقع الوزارة (لا علاقة لنا بخط الأنابيب «نابوكو» ونظراً لإعلان الاتحاد الأوروبي عدم حاجته إلى غاز إيران فقد أعدنا خطة جديدة مستقلة عن «نابوكو»). وأضاف أن دولاً أوروبية عدة، هي تركيا وسويسرا والنمسا وألمانيا وإيطاليا واليونان مهتمة بشراء الغاز من إيران. وقال «في مسعى للاستجابة لحاجات تلك الدول) سيجري إنشاء خط أنابيب الغاز الفارسي من إيران وحتى أوروبا».



الخطة الأوروبية لمواجهة الأزمة المالية

في ما يلي التدابير الرئيسية المتخذة في أوروبا لمواجهة الأزمة المالية العالمية:

- ضمان القروض بين المصارف:

أعلنت دول أوروبية عدة يوم الإثنين الماضي، ضمان القروض بين المصارف لتحريك الأسواق المالية التي شلت بسبب المخاوف من إفلاس البنوك. ستبلغ هذه الضمانات ٤٠٠ مليار يورو حتى ديسمبر ٢٠٠٩ في ألمانيا، و ٣٢٠ مليار يورو في فرنسا، و ٢٠٠ مليار يورو في هولندا، و ١٠٠ مليار يورو في إسبانيا، لعام ٢٠٠٨. وأعلنت البرتغال والنمسا وبلجيكا عن تدابير مماثلة. والتكلفة الإجمالية للدول لن تعرف إلا في وقت لاحق. في ألمانيا، تتوقع الحكومة حالياً تكلفة بقيمة ٢٠ مليار يورو.

- المساعدات المباشرة لإعادة تشكيل رأس مال المصارف:

لإعادة تشكيل رؤوس أموال المصارف والسماح لها باستعادة دورها في تمويل الأفراد والمؤسسات، قررت دول أوروبية عدة المساهمة في هذه العملية. وستستثمر لندن ما يوازي ٤٧ مليار يورو في أكبر ثلاثة مصارف في البلاد. في ألمانيا سيخصص مبلغ قدره ٨٠ مليار يورو و ٤٠ مليار يورو في فرنسا. في المقابل تطالب الحكومات مثلاً بتعليق المكافآت المالية المخصصة للمسؤولين أو تعليق دفع الأرباح لأصحاب الأسهم في بريطانيا. ووعدت باريس، بتغيير مجلس إدارة المصارف التي يتم إنقاذها.

- تأمين جزئي أو كلي للمصارف:

تم تأمين بعض المصارف جزئياً أو كلياً من خلال عمليات الشراء، من قبل دولة أو دول عدة في خطوة قيل إنها مؤقتة. وهذه هي حال «فورتيس» و«ديكسيا» و«برادفورد أند بينغلي». ففي بريطانيا، اعتبر ضخ أموال عامة في «رويال بنك أوف سكوتلاند» و«هاليفاكس بنك أوف سكوتلاند» و«لويدز تي إس بي» بمنزلة تأمين جزئي.

- ضخ سيولة في الأسواق:

تمنح البنوك المركزية الأوروبية الرئيسية يومياً قروضاً إضافية للمصارف بمئات المليارات من اليورو، منذ بدء الأزمة المالية العالمية. وأعلن البنك المركزي الأوروبي والبنك المركزي البريطاني والبنك الوطني السويسري الإثنين الماضي أن المصارف الأوروبية ستتمكن من اقتراض المبلغ الذي تريد من دون قيود في العمليات الجديدة بالدولار، مع مواصلة عملياتها الأخرى في مجال إعادة التمويل.

- إعادة شراء الدولة للديون التالفة:

تنوي ألمانيا إعادة شراء الديون التالفة للمصارف، تماماً، كما تفعل الولايات المتحدة بموجب خطة بولسون. وتعتزم مدريد شراء عقارات مرهونة، من خلال صندوق بقيمة ٥٠ مليار يورو.

- ضمان الودائع:

قرر الاتحاد الأوروبي أن يرفع خلال فترة أولية من سنة واحدة من ٢٠ إلى ٥٠ ألف يورو الحد الأدنى للضمانة المصرفية لودائع الأفراد، في حال إفلاس مؤسسة مالية. وقررت بعض الدول تقديم ضمانات شاملة على الودائع مثل النمسا وأيرلندا وسلوفاكيا وسيلوفينيا.

